



رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون مترئسا اجتماع مكتب المجلس وجانبه نائبه محمد المطير وأسامة الشاهين ود.عبدالكريم الكندري وشعيب الموزيري ومهند السايير وعبدالله فهاد وعادل اللوغاني

## مكتب المجلس: إلغاء قرارات منح المزايا المالية الاستثنائية للأمن العام والأمناء المساعدين والتحقيق في التعيينات

عقد مكتب المجلس اجتماعاً أمس برئاسة رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون. حضر الاجتماع نائب رئيس مجلس الأمة محمد المطير، وأمين سر المجلس أسامة الشاهين، ومراقب المجلس د.عبدالكريم الكندري، ورئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية النائب شعيب الموزيري، ورئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية النائب مهند السايير، ورئيس لجنة الأولويات عبدالله فهاد العنزي، وأمين عام مجلس الأمة عادل اللوغاني. واستمع مكتب المجلس خلال الاجتماع إلى عرض وشرح من أعضاء الفريق المكلف بمراجعة عدد من القرارات الإدارية المتعلقة بالأمانة العامة لمجلس الأمة وهم: حمد العليان ود.يوسف

## أسامة الشاهين: السماح للجمعيات التعاونية بتأسيس أندية صحية في المناطق السكنية

وما كان للعمل التعاوني من أهمية كونه يدعم المجتمع في النواحي كافة بالإضافة إلى دوره الاقتصادي الأساسي، فإن الاهتمام بصحة أفراد المجتمع يجب أن يكون إحدى مهام العمل التعاوني، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: يسمح للجمعيات التعاونية بتأسيس أندية صحية في كل منطقة سكنية، وبإمكانها الاستعانة بالمنشآت الرياضية الموجودة في مدارس المنطقة لإقامة هذه الأندية، ويجوز الاستعانة بالمعلمين والموجهين المتقاعدين للإشراف على هذه الأندية وتدريب المشتركين فيها.

تقدم النائب أسامة الشاهين باقتراح برغبة بالسماح للجمعيات التعاونية بتأسيس أندية صحية بكل منطقة سكنية، وبإمكانها الاستعانة بالمنشآت الرياضية الموجودة في مدارس المنطقة لإقامة هذه الأندية، ونص الاقتراح على ما يلي: تأتي أهمية الأندية الصحية كونها تساهم وبشكل مباشر في الحفاظ على صحة العامة، لذا نجد إقبال الكثير على الأندية الصحية الخاصة لممارسة الرياضة التي يرغبون بها، وعلى الرغم من أهمية هذه الأندية إلا أنها قليلة بالمقارنة بأعداد من يرغبون في ممارسة الرياضة.



أسامة الشاهين

## استفسر عن الإجراءات الاحترافية والرقابية والقرارات لضمان سلامة المنتجات الغذائية الواردة للبلاد

## مهند السايير: هل نشرت لائحة صلاحية الأغذية الوطنية وهل دخلت إلى البلاد مواد غير صالحة؟

الإداري 2020/30 الجريدة الرسمية؟ إذا كانت الإجابة الإيجابية فيرجى تزويدي بالمنتجات الدالة، وإذا كانت الإجابة النفي فيرجى تزويدي بالسند القانوني للامتناع عن النشر. 6 - ما أسباب سحب قرار اعتماد الأثاث واعتبار القرار السابق كان لم يكن بموجب التعميم الإداري رقم 2020/47 الصادر من إدارة الأغذية المستوردة في 2020/7/27. 7 - هل ترتب على ما سبق من إجراءات دخول البلاد منتجات غذائية لصوص وغيرها من المنتجات غير مطابقة للمواصفات الفنية المعتمدة في دولة الكويت للفترة من 2020/4/9 حتى 2021/1/11 برجي تزويدي بقائمة بالشركات المستوردة للمنتجات غير المطابقة لبناء على التعميم الإدارية الصادرة من إدارة الأغذية المستوردة والمذكورة أعلاه. 8 - عطفًا على البند السابق، وفي حال ثبوت تزوير وعدم صحة إجراءات اعتماد لأئحة الصلاحية الوطنية، ما الإجراءات التصحيحية والاحترازية والرقابية والقرارات التي اتخذتها الهيئة لضمان سلامة المنتجات الغذائية الواردة للبلاد للفترة ذاتها؟ مع تزويدي بالمستندات الدالة إن وجدت.



مهند السايير

وجه النائب مهند السايير 3 أسئلة إلى وزير الصحة د.أحمد العوضي والدفاع، جاءت على ما يلي: سؤالان إلى وزير الصحة

السؤال الأول: باشرت الهيئة العامة للغذاء والتغذية اختصاص تسجيل الأغذية الخاصة بعد نقل تسمية مراقبة الأغذية الخاصة من إدارة تسجيل ومراقبة الأدوية الطبية والنباتية في وزارة الصحة إلى الهيئة العامة للغذاء والتغذية في 2021/6/1، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: 1 - هل أعدت دراسة في شأن نقل تسمية المراقبة من وزارة الصحة إلى الهيئة العامة للغذاء والتغذية وتوفير جميع متطلبات ممارسة الاختصاص قبل النقل؟ إذا كانت الإجابة الإيجابية فيرجى تزويدي بصورة ضوئية عنها. 2 - التقرير النهائي وتوصيات ونتيجة اجتماع لجنة تقصي الحقائق المشكلة بموجب القرار الوزاري رقم 170 لسنة 2022 المعد بالقرار 235 والتي على أثرها أوقف مدير الإدارة عن العمل بموجب القرار الوزاري رقم 174 لسنة 2022. 3 - هل تلتزم الهيئة بالمادة 9 والمادة 11 من لائحة الأغذية المستوردة المرفقة في القرار الوزاري رقم 19 لسنة 2017، والمادة 15 بلائحة التغذية المرفقة في القرار الوزاري رقم 1 لسنة 2017 بشأن تسجيل واعتماد بطاقة

## أسامة الزيد: هل صرفت مكافآت للاعبين في البطولات الدولية منذ عام 2015؟

وجاء في سؤاله إلى وزير شؤون الشباب: أطلب إفادتي وتزويدي بالآتي مشفوعاً بالمستندات: 1 - ما الخطة الاستراتيجية لتطوير الرياضة الكويتية؟ أطلب تزويدي بالتفاصيل إن وجدت الخطة. 2 - ما مشروع البطل الأولمبي؟ نطلب تزويدنا بالتفاصيل، إن وجد المشروع. 3 - هل صرفت مكافآت للاعبين في البطولات الدولية منذ عام 2015 إلى تاريخ ورود هذا السؤال، وهل توجد مكافآت لم تصرف؟ إذا كانت الإجابة الإيجابية فإنني أطلب تزويدي بالأسباب. 4 - هل سيعاد النظر في لائحة الاحتراف لدراسة أوجه القصور بالنسبة للاعبين الفردية؟ 5 - هل ألغي قرار 153 لسنة 2007 أو مازال مفعلاً، وما تأثير الإلغاء على الرياضيين؟ 6 - هل ألغي قرار 713 لسنة 2014 أم مازال مفعلاً، وما تأثير الإلغاء على الرياضيين؟

وجه النائب أسامة الزيد سؤالين إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة وزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني عمار العجمي بشأن الأراضي التي تملكها المؤسسة العامة للرعاية السكنية، ووزير الإعلام والثقافة ووزير الدولة لشؤون الشباب عبدالرحمن المطيري بشأن الخطة الاستراتيجية لتطوير الرياضة الكويتية.



أسامة الزيد

وجاء في سؤاله إلى وزير شؤون الإسكان: أطلب إفادتي وتزويدي بالآتي مشفوعاً بالمستندات: 1 - عدد الأراضي التي تملكها المؤسسة العامة للرعاية السكنية. 2 - ما آلية حساب عدد الأراضي التي تملكها المؤسسة العامة للرعاية السكنية، وطريقة حسابها على أي مساحة؟ 3 - هل تواجه المؤسسة العامة للرعاية السكنية تحدياً بسبب عدم تحرير الأراضي؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب فإنني أطلب تزويدي بالتفاصيل.

## محاطاً بكل الوسائل التي تضمن السرية والهدوء لتشجيع المدمن على العلاج وتوفير متطلبات العلاج النفسي مع تزويده بما يحتاجه من كواد طبية

# 3 نواب يقترحون إنشاء مركز طبي لعلاج حالات الإدمان من المخدرات والمؤثرات العقلية معزولاً عن الحياة العامة

مركز طبي تخصصي لعلاج حالات الإدمان من المخدرات والمؤثرات العقلية من إحدى المناطق الملائمة، من أهم مواصفاته أن يكون معزولاً بقدر كاف عن الحياة العامة والصاحبة وأن يكون محاطاً بكل الوسائل التي تضمن السرية والهدوء لتشجيع المدمن على العلاج، وكذلك توفير متطلبات العلاج النفسي للمدمنين مع تزويده بما يحتاجه من كواد طبية وأجهزة وخوادر طبيين واجتماعيين ونفسيين ووسائل ترفيه وفق معايير منظمة الصحة العالمية، ودعم الجمعيات ذات الصلة بمكافحة الإدمان.

2 - التأخر في تلقي العلاج نتيجة لتزايد أعداد المدمنين وعدم وجود أماكن كافية مما يؤدي إلى تراجع المدمن عن قراره ويزيد من صعوبة العلاج فيما بعد. 3 - عدم وجود خبرة في التعامل مع حالات الإدمان المختلفة. 4 - انخفاض في عدد الكادر الطبي المتخصص في علاج الإدمان. 5 - توقف رحلة العلاج عند مرحلة سحب السموم وعدم وجود العلاج النفسي داخل المحصنة، ما يعرض المريض للانتكاسة. 6 - ارتفاع تكلفة العلاج في مراكز علاج الإدمان في الكويت بشكل كبير.



د.دخيل أبل



هاني شمس

تقدم 3 نواب باقتراح برغبة بإنشاء مركز طبي لعلاج حالات الإدمان من المخدرات والمؤثرات العقلية. ويقضي الاقتراح الذي تقدم به كل من النواب هاني شمس وأحمد لاري ود.دخيل أبل بأن يقوم مجلس الوزراء بتكليف الجهات المختصة بإنشاء مركز طبي تخصصي لعلاج حالات الإدمان من المخدرات والمؤثرات العقلية في إحدى المناطق الملائمة، ونص على ما يلي: عملاً بمبادئ وأحكام الدستور الكويتي التي وردت في المادتين (10 - 15) منه المتعلقة برعاية

7 - عدم توافر برامج لاستمرار الرعاية بعد العلاج. وعلينا مواجهة هذه الحقيقة عبر إنشاء مركز طبي متخصص لرعاية المدمنين من هذه الفئة وتزويده بكل ما يحتاجه من طواقم طبية متخصصة ومدربة على أعلى مستوى بالتزامن مع متابعة اجتماعية وأسرية بعد العلاج من الإدمان حتى تدارك ما يتوقع من آثار مدمرة إذا استمر علاج المدمن بالوسائل التقليدية الحالية، لذا فإننا نتقدم بالاقتراح برغبة التالي: مبادرة مجلس الوزراء بإصدار قرار بتكليف الجهات المختصة بإنشاء

ويتواكب مع هذه الظاهرة الخبيثة التي أصابت العالم بأكمله. ونظراً لانعدام مراكز لعلاج الإدمان وسوء طرق العلاج، والقصور في تقديم خدمة علاجية متكاملة وعدم تحقيق

وكذلك عدد المعالجين من تلك الفئة في مستشفى الطب النفسي، هانك عن أعداد من تتسخر عليهم أسرهم حفاظاً على الوضع الاجتماعي، لذلك ترتب عليه ضرورة تغيير نمط المكافحة والعلاج حتى